

الوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق (دراسة تحليلية)

د. اسماعيل نجم الدين زنگنه¹، م. شاذو صباح عبدالرحمن²

¹تدريسي بجامعة جيهان- السليمانية - العراق

²مدرس بجامعة السليمانية، و محاضر بجامعة جيهان- السليمانية- العراق

الملخص:

تبني الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الاداري اللامركزي فيما يتعلق بالمحافظات التي لم تنظم في إقليم، إلا إن رغم قيام اللامركزية الإدارية في المحافظات وترجمتها في تنظيم قانوني، فإنه وبسبب تباين مستويات الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في المحافظات العراقية، وكذلك عدم التوازن في توزيع الثروات الوطنية و عدم الاستقرار الأمني و وجود معوقات متباينة لبناء البنية التحتية و إيصال الخدمات الى المواطنين وغيرها حالت الى تقديم الشكاوي من قبل المحافظات إزاء تنظيمها القانوني وممارسات الحكومة المركزية وعدم تلبيةها لمطالبها المتمثلة في قلة التخصيصات و عدم تمتعها بالصلاحيات اللازمة أدت بالنتيجة الى تعريض تطبيق اللامركزية الإدارية في العراق الى شكوك و أسئلة كثيرة ، الأمر الذي دفعنا الى كتابة هذه الدراسة .

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص الدستورية و القانونية في العراق و تحليلها بهدف الوصول الى نتائج علمية واضحة تخدم المبتغى من الدراسة وتجاوب على إشكالياتها. و للدراسة نطاق مكاني و زمني، فنطاقها المكاني بالأساس منحصر بالنموذج العراقي في إدارة النمط المحلي ودور الأفراد المحليين في تمثيل وإدارة شؤونهم المحلية. أما النطاق الزمني محدد بالوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق بعد تحرير العراق من الدكتاتورية وبعد تبني الفكر الديمقراطي من خلال التحول السريع الذي حصل آنذاك ، أي بعد عام 2003 . وقد قسمنا الدراسة الى مبحثين، خصصنا المبحث الأول الى التأسيس القانوني للامركزية الإدارية المحلية في العراق و المبحث الثاني خصصناه الى تكوين وإختصاصات الهيئات المحلية في العراق ورقابة المركز عليها. واختتمنا الدراسة الى ابرز ماتوصلنا اليها من استنتاجات وما رأيناه من توصيات لمعالجة الثغرات والنواقص الموجودة في النموذج العراقي .

پوخته:

دهستوری عێراقی سالی 2005 به سیستمی لامهركهزیهتی کارگێری وهرگرتوووه سهبارته بهو پارێزگاكانه ی كه له ههریمێكدا ريكنه خراون، به لām سه رهرا ی دروست بوونی لامهركهزیهتی کارگێری و ریکخستنی له جوارچێوهی نظامی یاسایی، وه بههۆی جیاوازی له ئاستی بارودۆخی ئابوری وکۆمه‌لایهتی پارێزگاكانی عێراق، ههروه‌ها نه‌بوونی هاوسه‌نگی له دابه‌شکردنی سامانه نیشتمانیه‌کان و نه‌بوونی ئارامی و ئاسایش و بوونی رێگری جیاواز بۆ بنیادنانی ژێرخانی ئابوری و گه‌یاندنی خزمه‌تگوزاری به هاوڵاتیان و هۆکاری تریش بوه هۆی پێشكه‌ش کردنی سکاڵا له لایه‌ن پارێزگاكانه‌وه سه‌بارته به ریکخستنی یاسای و ماره‌ساته‌کانی حوکومه‌تی ناوه‌ندی و وه‌لام نه‌دانه‌وه‌ی داواکاریه‌کانی كه له كه‌می تایبه‌تمه‌ندی و نه‌بوونی ده‌سه‌لاتی پێویست خۆی ده‌بینیه‌وه، له ئه‌نجامدا بووه هۆی ئه‌وه‌ی كه جێبه‌جێکردنی سیستمی لامهركهزیهتی کارگێری ببێته جێی گومان و پرسپاری زۆر، ئه‌مه‌ش پالیسییه‌نایین بۆ نویسنی ئه‌م توێژینه‌وه‌یه.

له نویسنی توێژینه‌وه‌که‌مان پشتمان به‌ستوه به مه‌نه‌جی وه‌صفی و تحلیلی له رێگه‌ی دراسه کردن و شیکردنه‌وه‌ی بنه‌ما ده‌ستوری و یاسیه‌کان له عێراق به ئامانجی گه‌یشتن به دره‌ئنه‌نجامی زانستی روون كه خزمه‌ت به ئامانجی توێژینه‌وه‌که و کێشه‌کانی بکات، ئه‌م توێژینه‌وه‌یه‌ش نطاقي مکانی و زه‌مانی هه‌یه، نطاقي مکانییه‌که‌ی حصرکراوه به نمونه‌ی عێراق له اداره دانی دامه‌زراوه خۆجێی یه‌کان و رۆلی تاکه لۆکالیه‌کان له نوێنه‌رایه‌تی کردن و اداره‌دانی پێداویستی یه‌کانیان، به‌لام نطاقي زه‌مانیه‌که‌ی به بارودۆخی یاسای ئه‌نجومه‌نه خۆجێیه‌کانی عێراق دیاری کراوه له دواي نازاد کردنی عێراق له دیکتاتۆریه‌ت و دواي ته‌به‌نی کردنی فکری دیموکراتی له رێگه‌ی ئه‌و گۆرانه خێرایه‌ی كه رویدا له دواي 2003 وه.

المقدمة

هناك أسلوبان للتنظيم الإداري يتبعهما الدول، حيث يتمثل الأسلوب الأول في المركزية الإدارية والأسلوب الثاني باللامركزية الإدارية، واختيار أي من هذين الأسلوبين يعود إلى عوامل منها جغرافية واقتصادية وسياسية، فالعوامل السياسية لها تأثير كبير على تحديد نوع التنظيم الإداري في البلاد، لأن اختيار نوع التنظيم الإداري يجب أن يتماشى مع القيم والمبادئ والأفكار التي تدبّر لها السلطة السياسية في دولة وفترة معينتين⁽¹⁾. ومن ذلك فإن اختيار اللامركزية الإدارية كأسلوب للتنظيم الإداري في العراق بموجب دستوره النافذ كان نتيجة حتمية للأفكار والمبادئ الديمقراطية التي كان سائداً ومهيماً على المشرع الدستوري في العراق وفي اذهان الشعب العراقي في فترة ما بعد سقوط النظام السابق.

لهذا فقد تبنى الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الإداري اللامركزي، وعهد إدارة المحافظات التي لم تنظم في إقليم إلى مجالس منتخبة تمثل إرادة اهالي المحافظة لأن عناصر العملية الانتخابية تلك من ناخب ومنتخب ستكون من أبنائها.

أسباب إختيار الدراسة:

أدى تغيير النظام السابق في العراق إلى تغيير اساليب التنظيم السياسي والإداري في البلاد، و ذلك من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم على أساس اللامركزية السياسية وبين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة في إقليم على أساس اللامركزية الإدارية.

و رغم قيام اللامركزية الإدارية في المحافظات إلا ان تباين مستويات الوضع الإقتصادي والإجتماعي في المحافظات العراقية من جانب، وعدم التوازن في توزيع الثروات الوطنية وعدم الإستقرار الأمني والذي يعد عائقاً أمام إعادة بناء البنية التحتية وتقديم الخدمات إلى المواطنين، وتقديم الشكاوي من قبل المحافظات لقلة التخصيصات وعدم تمتعها بالصلاحيات اللازمة للنهوض بالإعمار وتقديم الخدمات من جوانب متعددة، أدت كلها إلى تعريض تطبيق اللامركزية الإدارية في العراق إلى شك وسؤال، الأمر الذي دفعنا إلى كتابة هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في مدى امكانية ممارسة مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم لصلاحياتها المنصوصة عليها في التشريعات الدستورية والقانونية بشكل عام، ومدى امكانية ممارسة الصلاحيات التشريعية المقررة لها في قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم ومدى تعارضها للمبادئ العامة التي تحكم نظام اللامركزية الإدارية.

فرضية الدراسة:

وجود تداخل بين نظامي الفدرالية واللامركزية الإدارية و ذلك من خلال الخلط في المفاهيم وتوزيع الاختصاصات، مع وجود نصوص مبهمه و غامضة في الدستور العراقي لتنظيم مبدأ اللامركزية الإدارية في العراق.

منهجية الدراسة:

سنتناول هذا الموضوع بالإعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص الدستورية والقانونية في العراق وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج علمية واضحة تخدم المبتغى من الدراسة وتجاوب على إشكالياتها، كما وإن المنهج الوصفي هو الآخر معتمد عليه في دراستنا من خلال قراءة وتحليل النصوص التشريعية المتعلقة بالموضوع سواء أكانت في التشريع الدستوري أو في التشريعات العادية.

نطاق الدراسة :

لدراسة نطاق مكاني وزماني، فنطاقها المكاني بالأساس منحصر بالنموذج العراقي في إدارة النمط المحلي ودور الأفراد المحليين في تمثيل وإدارة شؤونهم المحلية ومدى دور الحكومة الاتحادية في إبطاء رقابتها على عمل الجهات الإدارية الإقليمية وأشخاصها. ونطاق الدراسة الزماني محدد بالوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق بعد تحرير العراق من الدكتاتورية وبعد تبني الفكر الديمقراطي من خلال التحول السريع الذي حصل آنذاك، أي بعد عام 2003 والتي توالى تبعاً مرحلتين، أولها إنتقالية وثانيها دستورية وقانونية مستقرة إلى حد ما، الأمر الذي يعني إن الدراسة تستبعد التطرق إلى التنظيم الإداري في العراق قبل التاريخ المذكور والذي كان مركزياً وفي شكله التمركزي.

هيكلية الدراسة :

سوف نقسم هذا البحث إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول التأصيل القانوني للامركزية الإدارية المحلية في العراق و ذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، سنبين في المطلب الأول الأساس القانوني للتنظيم الإداري في المرحلة الانتقالية أما في المطلب الثاني سنتناول اللامركزية الإدارية في الدستور العراقي والقوانين العادية، وسنتطرق في المبحث الثاني تكوين وإختصاصات الهيئات المحلية في العراق ورقابة المركز عليها و ذلك من خلال ثلاثة مطالب،

¹ - د.أحمد صقر عاشور ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارنة ، دار النهضة العراقية ، لبنان ، بدون سنة نشر ، ص

سنخصص المطلب الأول لتكوين و إختصاصات مجلس المحافظة، اما في المطلب الثاني سنتحدث عن تكوين و إختصاصات مجلس القضاء و الناحية. أما المطلب الثالث والآخر ندرس فيه رقابة المركز على الهيئات المحلية.

المبحث الأول

التأصيل القانوني للامركزية الإدارية المحلية في العراق

ادى التغيير في النظام السياسي السابق الى تغيير آليات الادارة في العراق، إذ بعد هذا التغيير بدأت الادارة اللامركزية وتوزيع السلطات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم والمحافظات التي لم تنظم في اقليم تأخذ اهتماما كبيرا لدى قادة الأحزاب السياسية المتسلطين على النظام السياسي في العراق، وقد بلورت سلطة الائتلاف المؤقتة هذا التغيير في ظل الفترة التي سميت بالانتقالية (المطلب الأول)، ورسخت في مرحلة لاحقة ومستقرة نظرياً هي مرحلة ما بعد صدور الدستور (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الأساس القانوني للتنظيم الاداري في المرحلة الانتقالية

لقد تبنى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الملغى أسلوب الادارة اللامركزية في العراق⁽²⁾، فقد جاء بالنص على إنه (يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق، ان هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل اقليم ومحافظة، ما يخلق عراقاً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقاً ويجعله متحرراً من التسلط)⁽³⁾.

يدل النص السابق على التغيير الجوهرى في أيولوجية وفلسفة ادارة الدولة بعد عام 2003 بحيث اصبح العراق دولة اتحادية ويؤمن بالادارة اللامركزية في ادارة مرافقها ويشجع ابناءه في المشاركة في شؤون الحكم من خلال انتخاب مجالس منتخبة لكي تمارس السلطة بدلاً عنهم⁽⁴⁾.

ونص القانون السابق كذلك على الاعتراف باقليم كردستان كإقليم اتحادي و اعطى الحق لكل محافظة بتشكيل مجلس المحافظة وتسمية المحافظ واعطى سلطات واسعة للهيئات المحلية إقليماً كانت أم محافظات غير منتظمة باقليم، بحيث أقر لها الحق بان تمارس جميع الصلاحيات باستثناء الصلاحيات المبينة حصراً للحكومة العراقية الانتقالية⁽⁵⁾.

وتنفيذاً للنصوص السابقة و الواردة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية حول الاخذ باللامركزية الادارية، فقد أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة امرها الإداري المرقم ب (71) الصادر في (2004/4/6)، فهذا الأمر اعطى الحق للمواطنين في المشاركة في انتخاب مجالس تمثلهم محلياً، وتمارس هذه المجالس وظائف عدة أبرزها الاشراف والرقابة على دوائر الحكومة في الوحدة الادارية. كما

(1) صدر قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الإنتقالية في 8 / 3 / 2004 ونشر في الجريدة الرسمية في عددها 3981 لسنة 2004. للمزيد حول القانون وخصائصة ينظر : د.حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، دار السنهوري للكتاب، بيروت، 2015، ص 301 ومابعدھا .

(3) المادة (52) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/8.

(3) وعلى الرغم من ان هناك من أشار من الفقه بأنه في ظل قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الذي كان معمولاً به في فترة النظام السابق وكذلك وفق الدستور المؤقت لسنة 1970 كان هناك توجه نحو تبني اللامركزية الإدارية فيما يخص الوحدات الإدارية الإقليمية. للمزيد ينظر : د.ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، جامعة الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر، 1996، ص 58 ومابعدھا .

(5) المواد (53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57) من القانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية.

تقوم بانتخاب رئيس الوحدة الادارية نيابة عن الشعب⁽⁶⁾، ولا يجوز للحكومة الاتحادية اقالة اي عضو في حكومة اي اقليم او اي محافظ او عضو في اي مجلس من مجالس المحافظات إلا اذا ايدت من قبل محكمة مختصة⁽⁷⁾. وقد نص الأمر (71) على اجراء انتخابات لمجالس المحافظات في موعد اقصاه 2005/1/31 وبالفعل فقد اجريت انتخابات مجالس المحافظات قبل التاريخ المحدد في الامر، وتشكلت مجالس المحافظات عن طريق انتخاب أعضائها، وبدأت دورتها الإنتخابية الاولى وبشرت باداء اعمالها بموجب احكام الامر المذكور.

ومما يمكن أن يلاحظ على التنظيم الإداري الجديد في العراق في هذه الفترة، والذي جاء كأثر للإنتقال السريع والتغيير الجوهرى من المركزية الادارية الى اللامركزية الادارية والذي أفرز عنه اعطاء صلاحيات واسعة للهيئات المحلية وجعل من السكان المحليين أصحاب القرار في انتخابها وفي تصرفاتها القانونية. فإنه قد صاحب ذلك بعض الثغرات من الناحية النظرية وتجلت بصورة أوضح من الناحية التطبيقية ، من تلك الملاحظات :

- 1- عدم توافر كوادرات متمكنة ومؤهلة في المحافظات للقيام بواجبات الادارة المحلية بما تتلائم مع التوجه اللامركزي، وذلك بسبب قيام النظام السابق بتربية وتأهيل القدرات البشرية في مجال المركزية الادارية.
- 2- نتيجة لإتباع المركزية الادارية واختيار رؤساء الوحدات الادارية وعدم مشاركة المواطنين في اختيارهم في عهد النظام السابق، أدى الى إفتقاد القدرات والمؤهلات والخبرات البشرية في المحافظات.
- 3- كان كل القوانين الخاصة بتنظيم عمل الوزارات في العراق تصدر وفقاً لنظام المركزية والتي لم تعترف باي حال من الاحوال بالادارة اللامركزية في عمل هذه الوزارات وان هذا الازدواج في التشريعات أدى الى ارباك في عمل الادارة الجديدة التي تعمل وفق المركزية الادارية.

المطلب الثاني

التنظيم الدستوري و التشريعي للامركزية الإدارية في العراق

مع انتهاء المرحلة الانتقالية في العراق والغاء الحكمين القانونيين المشار اليهما آنفاً، فاللامركزية الادارية في العراق تجد اساسها القانوني في الدستور العراقي لعام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008. فالدستور العراقي النافذ نص في المادة الاولى على (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق). ونص كذلك على (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقليم ومحافظات لا مركزية وادارات محلية)⁽⁸⁾. وكذلك اقر هذا الدستور اقليم كوردستان العراق وسلطاته القائمة اقليمياً اتحادياً ويقر بإنشاء اقليم جديدة وفقاً لاحكامه.⁽⁹⁾

كما نص الدستور العراقي النافذ على (تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يماثلها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون).⁽¹⁰⁾ وفيما يتعلق بالسلطات الموجودة في العراق والتي تمارس الوظيفة الادارية، فتوجد ثلاث مستويات للسلطة: السلطات الاتحادية ، الاقاليم ، والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ، وسنتناول من خلال هذا المطلب السلطات الاتحادية بقدر تعلقه بالوظيفة الادارية بالإضافة الى الاقاليم ، بينما سوف نتناول في المبحث الثاني المحافظات غير المنتظمة في اقليم .

أولاً- السلطات التنفيذية الاتحادية:

السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق ثنائية التكوين وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا تجسداً لركن من أركان النظام السياسي البرلماني الذي تبناه الدستور⁽¹¹⁾. وسنتناول فيما يلي باختصار كيفية انتخاب واختصاصات كل منهما في مجال الوظيفة الادارية.

(1) ويعد هذا الأمر تغييراً أساسياً في تولي منصب رئيس الوحدة الإدارية عن طريق انتخاب مجلس محلي منتخب بعدما كان في ظل القانون القديم يعين من قبل السلطات الإدارية المركزية ولا تحسب أي حساب إلى رأي الشعب المحلي. ينظر: المادة (13، 1-2) من قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الملغاة.

(7) المادة (55) من الامر رقم 71 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004.

(8) المادة (116) من الدستور العراقي النافذ الصادر عام 2005.

(9) المادة (117 الفقرتان الاولى والثانية) من الدستور العراقي النافذ.

(10) المادة (122 /ثانياً) من الدستور العراقي النافذ.

1- رئيس الجمهورية:

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل اعضاء مجلس النواب لاربع سنوات قابلة للتديد مرة واحدة فقط،⁽¹²⁾ وان رئيس الجمهورية وفقاً للدستور العراقي هو منصب شرفي، فهو ليس الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية. وفيما يتعلق باختصاصات رئيس الجمهورية، فله اختصاصات في المجال التشريعي والتي تتمثل في الأعمال الخاصة بإعقاد البرلمان و حل البرلمان و تصديق القوانين و الدعوة للإنتخابات، و له اختصاصات في المجال التنفيذي و من أبرزها المصادقة على المعاهدات و الإتفاقيات الدولية و اصدار المراسيم الجمهورية و كذلك يتمتع رئيس الجمهورية باختصاصات تشريعية و هي اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، ومنح الاوسمة والنياشين بتوصية من مجلس الوزراء، وقبول السفراء والمصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم.⁽¹³⁾

2- مجلس الوزراء:

يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويكونون جميعاً مسؤولين مسؤولية تضامنية وشخصية امام مجلس النواب.⁽¹⁴⁾ وقد نص الدستور العراقي النافذ على (اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بحيث يكون هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة ويقوم بادارة مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته ويحق له ان يقلل الوزراء بموافقة مجلس النواب).⁽¹⁵⁾ وفيما يتعلق بصلاحيات مجلس الوزراء فقد نص الدستور العراقي النافذ على (تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، اقتراح مشروعات القوانين، اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الاجهزة الامنية وكذلك التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها او من يخوله).⁽¹⁶⁾

ثانياً- الأقاليم:

اقر دستور العراق اقليم كردستان العراق كإقليم اتحادي وحيد في العراق على الرغم من ان ترك الباب مفتوحاً أمام المحافظات الأخرى لأجل أن تقوم بإنشاء أقاليم جديدة، فهذا الدستور العراقي ينص على انه يحق لكل محافظة او اكثر تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه باحدى هاتين الطريقتين: أولاً/ طلب من ثلث الاعضاء في مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم. ثانياً/ طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.¹⁷ وبموجب الدستور العراقي النافذ فان كل اقليم اتحادي يحق له ان يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد في الدستور من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

(4) تتكون أركان النظام السياسي البرلماني من ركنين أساسيين ، ثنائية تكوين السلطة التنفيذية والفصل المرن بين السلطات .للمزيد حول النظام البرلماني ينظر : د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص434 و مابعداها و د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص18-20 و د.كمال الدين هريسي نژاد ، حقوق أساسي تطبيقي (نظامهاى پارلمانى، رياستى، مختلط، واقتدارگرا) ، ط2 ، انتشارات آيين ، تبريز ، 1387شمسى، ص29 ومابعداها .

(12) المادة (70 / اولاً) والمادة 72 / ثانياً) من الدستور العراقي النافذ.

(13) المادة (83) من الدستور العراقي النافذ.

(14) المادة (83) من الدستور العراقي النافذ.

(15) المادة (78) من الدستور العراقي النافذ.

(16) المادة (81) من الدستور العراقي النافذ.

(17)المادة (119) من الدستور العراقي النافذ. وتنفيذاً لذلك فقد وضع مجلس النواب العراقي الآليات المنفذة لتشكيل

إقليم جديد في العراق من قبل المحافظات بموجب القانون الذي أصدره في سنة 2008 تحت رقم 13 والمسمى بقانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم.

وفيما يتعلق باختصاصات الاقليم نص الدستور على ان كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم في حالة الخلاف بينهما⁽¹⁸⁾ ويتضح مما سبق ان الدستور حدد صلاحيات السلطات الاتحادية على سبيل الحصر و ان ما يقع خارج هذه الصلاحيات يكون من اختصاص الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وتكون صلاحيات الاقاليم والمحافظات اوسع من صلاحيات المركز، وحتى فيما تتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الاقليم او المحافظات والسلطات الاتحادية تكون الاولوية لتشريعات الاقاليم والمحافظات. وبموجب الدستور العراقي النافذ تتمثل الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم بما يلي⁽¹⁹⁾:

(1) المادة (119) من الدستور العراقي النافذ. وتنفيذاً لذلك فقد وضع مجلس النواب العراقي الآليات المنفذة لتشكيل إقليم جديد في العراق من قبل المحافظات بموجب القانون الذي أصدره في سنة 2008 تحت رقم 13 والمسمى بقانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم.

- 1- ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وينظم ذلك بقانون.
 - 2- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.
 - 3- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
 - 4- رسم سياسة التنمية والتخطيط.
 - 5- رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
 - 6- رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
 - 7- رسم سياسة الموارد المائية الرئيسية وتنظيمها بما يضمن توزيع عادل وينظم ذلك بقانون.
- من خلال ما عرضناه سابقاً من نصوص في الدستور العراقي النافذ يمكن لنا أن نستنتج ما يلي:**
- 1- استوحى الدستور العراقي النافذ نظام الفدرالية كشكل من اشكال الدولة ونظام اللامركزية الادارية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والامر رقم 71 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.
 - 2- لم يكن المشرع الدستوري موفقاً عندما قام بتنظيم اللامركزية الادارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم في الدستور، اسوة بتنظيم اللامركزية السياسية المتمثلة بالنظام الفدرالي، لان الفدرالية شكل من اشكال الدولة ويتم بموجبها توزيع الاختصاصات بين مستويي الحكم (الاتحادي والاقليمي) فيها وفي سياق الدستور المكتوب، بينما اللامركزية الادارية اسلوب من اساليب التنظيم الاداري ويتم تنظيمه عادة بقانون عادي⁽²⁰⁾.
 - 3- لم تكن الكثير من النصوص حاسمة و واضحة بل غامضة وتسمح باكثر من تفسير واكثر من دلالة مما خلق نوعاً من التنازع لدى السلطات المحلية من جهة والوزارات الاتحادية من جهة اخرى، وخاصة المواد التي تنظم الاختصاصات المشتركة بين المركز والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والمواد المتعلقة بالنفط والغاز.
 - 4- ارتباطا بالنقطة السابقة يمكن أن نثير تساؤل مهم وهو كيف تستطيع الاقاليم والمحافظات ان تنتزع حقوقها التي نصت عليها المواد الدستورية وخاصة المادة (115) المشار اليها سابقا من الحكومة المركزية وهي الاقوى والاقدر مقارنة بإقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم؟.

(18) المادة (115) من الدستور العراقي النافذ.

(19) المادة (114) من الدستور العراقي النافذ.

(2) وهناك خلط بين الحكم اللامركزي واللامركزية الإدارية لدى البعض (و يبدو إن المشرع الدستوري العراقي منهم)، فالأول هو سلطة الحكم في إقليم أو منطقة مميزة في الدولة، بينما اللامركزية الإدارية المحلية هي ليست كذلك بل أنها وحدة ادارية في الدولة تمتع ببعض الصلاحيات الإدارية في ظل وجود رقابة مركزية على أعمالها وأشخاصها. ينظر: د.هادي علي طهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص26؛ و نبيل عبدالرحمن حياوي، اللامركزية والفيدرالية، ط3، المكتبة القانونية، بغداد، 2004، ص27.

المبحث الثاني تكوين وإختصاصات مجالس الوحدات الإدارية في العراق ورقابة المركز عليها

تناولنا في المبحث السابق عن التنظيم الاداري في العراق و التغيرات التي حصلت على اسلوب التنظيم الاداري فيه من خلال اعتماد اللامركزية الادارية والاسس القانونية لتنظيمها مع بيان الهيئات المركزية والهيئات في الاقليم، اما فيما يخص تكوين وإختصاصات الهيئات اللامركزية المحلية (المحافظات والاقضية والنواحي) سوف يكون موضوعنا الذي نفرد له بالدراسة هذا المبحث ، نبدأ بدراسة مجالس المحافظات و الأفضية والنواحي في المطلب الأول، ومن ثم سنتناول موضوع رقابة المركز على الهيئات المحلية في المطلب الثاني .

المطلب الأول تكوين وإختصاصات المجالس المحلية

أولاً/ تكوين المجالس المحلية :

تتوزع السلطات اللامركزية في المحافظات بين مجلس المحافظة والمحافظ ومجلس القضاء والقائممقام ومجلس الناحية ومدير الناحية، بحيث يحل كل منهم محل السلطة المركزية في ممارسة الوظيفة الادارية، وينص الدستور العراقي النافذ على⁽²¹⁾ :

- 1- تتكون المحافظات من عدد من الاقضية والنواحي والقرى.
- 2- تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها وفقاً لمبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون.
- 3- يعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.
- 4- ينظم بقانون انتخاب مجلس المحافظة والمحافظ وصلاحياتهما.
- 5- لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة، وله صلاحيات مالية مستقلة.

نلاحظ بان المشرع الدستوري ثبت التشكيلات الادارية في المحافظة والقضاء والناحية، و اشار في الفقرة الثانية من المادة السابقة الى اللامركزية ووجوب اعتمادها في الادارة المحلية.

وبعد صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 ، فقد نص هذا القانون على كيفية تكوين مجلس المحافظة مبيناً اختصاصاته مع كيفية انتخاب المحافظ واختصاصاته.

فيتكون مجلس المحافظة من خمسة وعشرين عضواً يضاف اليهم مقعد واحد لكل عشرين الف نسمة، كلما زاد عن خمسين الف نسمة من سكان المحافظة⁽²²⁾ ويتم انتخاب اعضاء المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر حسب قانون الانتخاب للمجالس، وتكون مدة الدورة الانتخابية للمجلس اربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له⁽²³⁾

ويشترط في المرشح لعضوية المجلس ان يكون عراقياً كاملاً الاهلية وأتم الثلاثين من عمره عند الترشيح وان يكون حاصلًا على الشهادة الاعدادية كحد ادنى، وان يكون من ابناء المحافظة بموجب سجل الاحوال المدنية او مقيماً فيها بشكل مستمر لمدة لا تقل عن عشر سنوات على أن لا تكون اقامته فيها لاغراض التغيير الديموغرافي للسكان، وان لا يكون من افراد القوات المسلحة او المؤسسات الامنية عند ترشيحه، وان لا يكون مشمولاً باحكام إجتماعات البعث وان يكون حسن السيرة والسمعة والسلوك، وان لا يكون قد اثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن او المال العام بحكم قضائي⁽²⁴⁾.

نلاحظ من خلال المادة السابقة ان المشرع نص على ان يكون المرشح من ابناء المحافظة وهذا تحقيقاً لمبدأ اللامركزية والذي يقضي بأن يدار المناطق المحلية من قبل أبنائها، ويكونوا هؤلاء منتخبين من قبل الناخبين في تلك المناطق وليسوا معينين من قبل السلطة المركزية⁽²⁵⁾.

(21) المادة (122) من الدستور العراقي النافذ.

(22) المادة (3/ أولاً ، 1) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008.

(23) المواد (3/ أولاً، 3) و (4) من القانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 .

(24) المادة (5) من القانون اعلاه.

(4) وقد عبر عن ذلك خير تعبير د.سليمان محمد الطماوي بقوله (الإدارة المحلية ليست إلا صدى للديمقراطية السياسية) أو (الديمقراطية السياسية هي نظام أجوف اذا لم تصاحبها لامركزية ادارية) ينظر مؤلفه الوجيز في القانون الإداري ، دار الفكر العربي ، 1974 ، ص 84 .

اما بالنسبة لانتهاء مدة العضوية في المجلس، فتنتهي العضوية بانتهاء مدة الدورة الانتخابية او وفاة العضو او اصابته بعاهة مستديمة او بمرض خطير يمنعه من الاستمرار في عمله او بالاغلبية المطلقة لاجزاء المجلس،⁽²⁶⁾ ولعضو المجلس الطعن بقرار الانتهاء امام محكمة القضاء الاداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار.⁽²⁷⁾ وتظم كل محافظة مجموعة من الاقضية والنواحي، وهي اشخاص معنوية ادارية لا مركزية اقليمية، ولكل من القضاء والناحية مجلس منتخب من قبل ابناء المنطقة ويتكون مجلس القضاء من عشرة مقاعد يضاف اليها مقعد واحد لكل خمسين الف نسمة.

ويتكون مجلس الناحية من سبعة مقاعد يضاف اليها مقعد واحد لكل خمسة وعشرون الف نسمة، ويتم انتخاب جميع الاعضاء في المجالس عن طريق الانتخاب السري المباشر.⁽²⁸⁾

ثانياً/ اختصاصات المجالس المحلية:

1. الاختصاص التشريعي في المجالس الادارية والمالية:

قلنا سابقاً بأن بعد صدور الدستور العراقي النافذ توجد ثلاث مستويات ادارية و هي المستوى الاتحادي و الإقليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وحدد الدستور و القانون لكل من هذه المستويات اختصاصاتها و من بين اختصاصات الممنوحة للمجالس المحلية هي إصدار التشريعات المحلية و التي تصدر لتنظيم الشؤون الإدارية و المالية، أي تكون منظمة للجانب الإداري و المالي للمحافظة، كاستحداث ناحية أو قضاء، أو دمج قضائين بقضاء واحد، أو تغيير اسم القضاء و الناحية⁽²⁹⁾، و بموجب المادة 122 من الدستور العراقي النافذ يمتلك مجلس المحافظة صلاحيات ادارية ومالية واسعة بما تمكنه من ادارة شؤون المحافظة وفقاً لمبدأ اللامركزية الادارية، و تنص المادة الثانية من قانون مجلس المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 19 لسنة 2013 المعدل على (أولاً/ مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق اصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تدرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية) وكذلك ينص القانون على (اصدار التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية والمالية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية).⁽³⁰⁾

و عند التمعن في نص المادة 122 من الدستور العراقي والمادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة السابعة من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم يتبين لنا بوجود الغموض و عدم الوضوح في اختصاصات المجالس المحلية، حيث ان الدستور منح المحافظات صلاحيات ادارية ومالية واسعة ولم ينص على منحها صلاحيات تشريعية. بينما ينص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم على الصلاحية التشريعية لمجالس المحافظات، الأمر الذي أثار معه شكوك لدى القضاء والفقه في شرعية ذلك النص القانوني.

فقد ذهب القضاء العراقي الى عدم اقرار الحق لمجالس المحافظات بإصدار قوانين عادية ، في آراء إستشارية له، منها :

1- قرار المحكمة الاتحادية رقم (9 / اتحادية/2007) في (2007/7/16) بناء على طلب الدائرة القانونية في مجلس النواب بشأن صلاحية مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم، و الذي ينص على ان مجلس المحافظة لا يتمتع بصفة تشريعية لسن القوانين المحلية ولكن يمارس صلاحياته الادارية والمالية الواسعة استناداً لحكم الفقرة الثالثة من المادة 122 من الدستور بما يمكن المحافظة من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية وطبقاً لاحكام القانون الذي سيشرع وفق مقتضياتها.

2- قرار مجلس شوري الدولة العراقي الصادر في 2009/10/25 القاضي بانه لا يحق لمجالس المحافظات اصدار قوانين لأي غرض كان.

كما ذهب جانب من الفقه الى نفس الرأي في معرض مناقشتهم للخلط الذي أحدثه المشرع الدستوري العراقي بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية، فاللامركزية الادارية هي نظام اداري لا نظام سياسي كالنظام الفيدرالي وان صلاحية التشريع هي صلاحية فدرالية وليست صلاحية ادارية، فلا يجوز في النظام الاداري اللامركزي ان تتمتع

(26) المادة (6/ أولاً ، 1 ، 4) من القانون اعلاه.

(27) المادة (6/ ثالثاً) من القانون اعلاه.

(28) المادة (3/ أولاً ، 2 ، 3 ، 4) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(29) طاهر محمد مايح الجنابي، اللامركزية الإدارية والإقليمية سلاح ذو حدين، دار السنهوري، بيروت، 2017،

ص110؛ و قتادة صالح الصالح، التنظيم التشريعي لأعمال المجالس المحلية في العراق، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثالث، 2013، ص233.

(30) المادة (7/ ثالثاً) من قانون قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم لسنة 2008.

المحافظات بصلاحيات اصدار التشريعات.⁽³¹⁾ وبناء على ذلك فان المادة 121/أولاً من الدستور العراقي تمنح الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية وفقاً للدستور ولا تمنح هذا الحق للمحافظات التي لم تنتظم في اقليم، وان مخالفة هذا الحق من قبل المحافظات غير المنتظمة في اقليم يخالف الدستور.⁽³²⁾ و لكن وبرغم عدم وضوح القواعد المتعلقة بالصلاحيات التشريعية لمجالس المحافظات إلا اننا سنسبدي الملاحظات التالية :

أ- ان القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا قد صدر قبل صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وهناك رأي صريح للمحكمة الاتحادية قد صدر بعد صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم وهو الرأي رقم (16/اتحادية/2008) في (2008/4/21) و الذي يقضي بان يكون لمجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم حق سن القوانين الخاصة بفرض وجباية وانفاق الضرائب المحلية وسن القوانين الخاصة بفرض وجباية وانفاق الرسوم والغرامات بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية والتي تمنحها المادة 115 من الدستور حق الاولوية في التطبيق باستثناء ما ورد في المادة 61/أولاً منه.

ب- نصت المادة 115 من الدستور العراقي صراحة على كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم و ان الصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما.

وبفهم من هذا منطوق هذا النص الدستوري بان المحافظات غير المنتظمة في اقليم لها حق الاولوية و تحشر مع الاقاليم في ممارسة الصلاحيات التي لا تقع ضمن الصلاحيات المنصوصة عليها للسلطات الاتحادية. مما يعني بان مجالس المحافظات تتمتع بالصلاحيات التشريعية وصلاحيات واسعة لادارة شؤونها داخل المحافظة. وهذا يتناقض مع مبدأ اللامركزية و خلط واضح من قبل المشرع الدستوري بين الفدرالية و اللامركزية، ونرى بأن الصلاحيات التشريعية لمجلس المحافظات لا تتعدى المجالس الإدارية و المالية.

و تفسيرنا للإرتباك الدستوري و القانوني فيما يتعلق بتمتع مجالس المحافظات لسن التشريعات المحلية و خاصة تلك المتعلقة بالأمور الإدارية و المالية أمر ينسجم مع مبادئ اللامركزية الإدارية و المالية و يتوافق مع الدستور و القانون المتعلق بتنظيم حياة مجالس المحافظات في العراق، و لكن هذه الصلاحيات لا تتعدى الى أمور و مسائل أخرى غير إدارية أو مالية

بالإضافة الى ذلك يختص مجلس المحافظة بانتخاب رئيس المجلس ونائبه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في اول جلسة يعقدها المجلس بدعوة من المحافظ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي حالة عدم دعوة المحافظ المجلس للإنعقاد فيعقد المجلس تلقائياً من يوم السادس عشر وتتعدى الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سناً.⁽³³⁾

وكذلك يختص باقالة رئيس المجلس ونائبه من المنصب بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في حالة عدم النزاهة او استغلال المنصب الوظيفي او التسبب في اضرار المال العام او فقدان احد شروط العضوية او الاهمال او التقصير المتعمدين في اداء الواجب والمسؤولية.

وكذلك يقوم المجلس برسم السياسة العامة للمحافظة وتحديد اولويتها في المجالات كافة وبالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنية وفي حالة الخلاف تكون الاولوية لقرار مجلس المحافظة، عما يعمل على اعداد مشروع الموازنة الخاصة بالمجلس لدرجها في الموازنة العامة للمحافظة والمصادقة على مشروع الموازنة العامة.⁽³⁴⁾

و كذلك يختص المجلس بانتخاب المحافظ ونائبه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ انعقاد اول جلسة له، و اذا لم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات وينتخب من يحصل على اكثرية الاصوات في الاقتراع الثاني.⁽³⁵⁾

(31) غازي فيصل، نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 في الميزان، بحث منشور في مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد 2008/11، ص146.

(32) د. زهير الحسني، اللامركزية الادارية في النظام القانوني التي لم تنتظم في اقليم، بحث منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-14-01-29/342-2013-01-10-13-11-41.html>

(33) المادة (7 / أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(34) المادة (7 / ثانياً ، رابعاً ، خامساً ، 1-2) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(35) المادة (7 / خامساً / 1 ، 2) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم المعدل.

2. الاختصاص الرقابي:

تتمثل السلطة الرقابية لمجلس المحافظات في استجواب المحافظ أو أحد نائبيه بناءً على طلب من ثلث عدد أعضائه وعند عدم قناعة الأغلبية البسيطة بأجوبة المستجوب يعرض للتصويت على الإقالة في جلسة ثانية ويعتبر مقالا بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس ويكون طلب الإقالة أو التوصية بها مستنداً على الأساس الذي ذكرناه سابقاً في إقالة رئيس مجلس المحافظة.

وكذلك يجوز إقالة المحافظ من قبل الأغلبية المطلقة لمجلس النواب العراقي بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء أو عند فقدان أحد الشروط المدرجة في المادة الخامسة من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم⁽³⁶⁾.

كما يملك مجلس المحافظة حق إعفاء أصحاب المناصب العليا في المحافظة من مناصبهم بالأغلبية المطلقة ويمكن لمجلس المحافظة إقالة الموظفين المحليين دون الموظفين التابعين للسلطة المركزية⁽³⁷⁾.

وتمتد رقابة مجلس المحافظة إلى التصديق بالأغلبية المطلقة على الخطط الأمنية المحلية وأجراء التحضيرات الإدارية على الاقضية والنواحي والقرى بناءً على اقتراح المحافظ.

أما الرقابة على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة فقد تم إلغاؤها بموجب المادة الرابعة من التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ونصت المادة العشرون من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المعدل على يحل مجلس المحافظة والمجالس المحلية (مجلس القضاء والناحية) في حالة الإخلال الجسيم بالأعمال والمهام الموكولة إليه أو مخالفة الدستور والقوانين أو فقدان ثلث الأعضاء شروط العضوية.

ويكون حل مجلس المحافظة إما بقرار صادر بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه. أما بالنسبة لمجلس القضاء والناحية فإن قرار حلها إما أن يكون بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب ثلث أعضائه، أو بقرار من مجلس المحافظة بالأغلبية. وثلث أعضاء المجلس المنحل أو للعضو المقال أن يعترض على قرار الحل أمام محكمة القضاء الإداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

أما بالنسبة لاختصاصات مجلس القضاء فقد حدد قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم بما يلي:⁽³⁸⁾

1- انتخاب رئيس مجلس القضاء بالأغلبية المطلقة في أول جلسة يعقدها المجلس بدعوة من القائمقام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي حالة عدم دعوة القائمقام مجلس القضاء للإنعقاد ينعقد المجلس تلقائياً في اليوم السادس عشر وينعقد المجلس برئاسة أكبر الأعضاء سناً.

2- إعفاء رئيس مجلس القضاء من المنصب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في حالة تحقق الأسباب السابقة الذكر في مجلس المحافظات بناءً على طلب ثلث الأعضاء.

3- انتخاب القائمقام بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة يتم انتخاب من حصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني، وللمجلس إقالة القائمقام من منصبه بالأغلبية المطلقة بناءً على طلب ثلث أعضائه أو بناءً على طلب المحافظ.

4- مراقبة سير عمليات الإدارة المحلية في القضاء، أعداد مشروع موازنة مجلس القضاء والمصادقة على خطط الموازنة لدوائر القضاء وإحالتها إلى المحافظ، والموافقة على تسمية الشوارع وتخطيط الطرق، والموافقة على التصاميم الأساسية في القضاء وتقديم التوصيات بشأنها إلى القائمقام والمحافظ لأحالتها إلى المجلس.

5- مراقبة الأنشطة التربوية والصحية والزراعية والاجتماعية وكافة الأنشطة التي تهم القضاء ومراقبة تنظيم استغلال الأراضي العامة ضمن الرقعة الجغرافية للقضاء والعمل على تطوير الزراعة والري.

6- المصادقة على الخطط الأمنية المقدمة من قبل رؤساء الأجهزة الأمنية المحلية عبر القائمقام أو أية اختصاصات أخرى يخولها إياه مجلس المحافظة بما لا يتعارض مع القوانين النافذة، وكذلك وضع النظام الداخلي لمجلس القضاء.

أما بالنسبة لاختصاصات مجلس الناحية فيختص بانتخاب رئيس مجلس الناحية، وأعضائه وانتخاب مدير الناحية، وإقالته بالطرق التي بينها عند التطرق لاختصاصات مجلس القضاء.⁽³⁹⁾

(36) المادة (7/ ثامناً / 1 ، 2 ، 3) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

(37) المادة (7/ تاسعاً / 2) و (1) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

(38) المادة (8) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

(39) المادة (12) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

المطلب الثاني رقابة الحكومة المركزية على المجالس المحلية

تعد رقابة السلطة المركزية على الهيئات الادارية المحلية من اهم سمات اللامركزية الادارية، فالاستقلال الاداري لتلك الهيئات عن السلطة المركزية لا يعني الانفصال عنها كلياً، لان السلطة المركزية تملك الرقابة الادارية على الهيئات اللامركزية. وذلك لأجل ضمان الوحدة السياسية العامة للدولة والتأكد على ان المناطق المحلية تصلها الخدمات الضرورية المختلفة بكفاءة ومساواة⁴⁰.

ولا توجد في العراق وفي سياق قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقابة ادارية (بالمعنى المذكور آنفاً) للمركز على شؤون الهيئات الادارية المحلية، بصورة لا تبسط الإدارة المركزية رقابتها على اختصاصات المحافظ او القائمقام او مدير الناحية. بيد انه تمارس سلطات المركز الرقابة على أعمال ونشاطات تلك الهيئات بصور مغايرة و تتخذ مجالات اخرى غير ادارية. منها:

1- الرقابة التشريعية:

تضمن قانون المحافظات العراقي النافذ نوعاً من الرقابة تمارسها السلطة التشريعية الاتحادية على أعمال وأشخاص الهيئات الادارية المحلية وذلك كنهج مغاير لما هو متبع بحق اللامركزيات الادارية، بسبب ان الرقابة بهذه الصورة تقترب من الرقابة السياسية أكثر منه عن الرقابة الادارية. وتطول سلطة مجلس النواب في هذا المجال الى حد بعيد سواء فيما يتعلق بأعمال المجالس أو أشخاصها أو حتى حياتها:

أ- الرقابة على أعمال المجالس المحلية: تقرر لمجلس النواب الحق بان يعترض على القرارات التي تصدر عن مجالس المحافظات اذا ما كانت مخالفة للدستور او القوانين النافذة وفي حالة عدم ازالة المخالفة فلمجلس النواب الغاء القرار بالاغلبية البسيطة⁽⁴¹⁾.

ب- الرقابة على حياة المجالس المحلية: يستطيع مجلس النواب أن يحل مجلس المحافظة بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناء على طلب المحافظ او طلب من ثلث اعضائه.

ج- الرقابة على رؤساء الوحدات الادارية الإقليمية: وكذلك يمارس مجلس النواب العراقي الى جانب مجلس المحافظة الرقابة على رؤساء الوحدات الادارية المحلية ويتمتع تطبيقاً لذلك بالقـيام بالتصرفات الآتية:

- إقالة المحافظ بالاغلبية المطلقة بناء على إقتراح رئيس الوزراء.
- استجواب المحافظ او احد نائبيه بناء على طلب ثلث اعضائه وإقالته.

2- الرقابة الفنية:

تنص المادة السابعة والأربعون من قانون المحافظات لعام 2008 على خضوع دوائر المحافظة والمجالس المحلية لرقابة ديوان الرقابة المالية وفروع الهيئات المستقلة المشكلة بموجب احكام الدستور، وبالنسبة للعلاقة بين مجلس المحافظة والمحافظ من جهة وبين الحكومة الاتحادية من جهة اخرى فهي ليست علاقة رقابية، كما ينبغي ان تكون، وانما هي علاقة تنسيق⁽⁴²⁾. وذلك إستناداً على ما يلي:

أ- يرسم مجلس المحافظة السياسة العامة للمحافظة بالإشراف و التنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة⁽⁴³⁾.

ب- يخضع تعيين المحافظ المنتخب من قبل مجلس المحافظة لصدور مرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه وعندها يباشر مهامه، فاذا لم يتم ذلك فعلى مجلس المحافظة انتخاب شخص آخر مكانه⁽⁴⁴⁾، و هذه السلطة الممنوحة تتمثل في مجرد التصديق فقط إذ ليس له أية صلاحية في إختيار أو إقالة رؤساء الوحدات المحلية.

و كذلك ينص القانون⁽⁴⁵⁾ على ان تؤسس هيئة تسمى (الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء (البلديات والأشغال العامة، والإعمار والأسكان، العمل والشؤون الإجتماعية، والتربية،

40 - طاهر محمد مايح الجنابي، اللامركزية الإدارية الإقليمية سلاح ذو حدين، ط(بدون)، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص38.

(41) المادة (20 / أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(42) د.زهير الحسني، مصدر سابق، ص 29.

(43) المادة (7 / رابعاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(44) المادة (26 / أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(45) المادة (45 / أولاً) من نفس القانون أعلاه

والصحة، التخطيط، الزراعة، المالية، والرياضة والشباب) ووزير الدولة لشؤون المحافظات والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات تتولى ما يأتي:

أ. نقل الدوائر الفرعية والأجهزة والوظائف والخدمات والأختصاصات التي تمارسها وزارات البلديات والأشغال العامة، الإعمار والإسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، التربية، الصحة، الزراعة، المالية، الرياضة والشباب) مع اعتماداتها المخصصة لها بالموازنة العامة والموظفين والعاملين فيها الى المحافظات في نطاق وظائفها المبينة في الدستور والقوانين المختصة بصورة تدريجية ويبقى دور الوزارات في التخطيط للسياسة العامة.

ب. التنسيق بين المحافظات وكل ما يتعلق بشؤونها وإداراتها المحلية ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

ج. وضع آليات لإدارة الأختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية المنصوص عليها بالمواد (112 و 113 و 114) من الدستور.

د. النظر في تفويض السلطات الاتحادية التي تطلبها الحكومات المحلية من الحكومة الاتحادية وبالعكس واللازمة لإدارة المشاريع الإستثمارية وتسهيل إدارة المحافظات وفق أحكام المادة (123) من الدستور.

هـ. تنجز الهيئة أعمالها المشار إليها بالفقرة (أ) أعلاه خلال سنتين اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، وفي حالة عدم اكمال هذه المهام تعتبر هذه الوظائف منقولة بحكم القانون.

ج. تجتمع الهيئة كل شهرين مرة واحدة على الأقل أو كلما دعت الحاجة.

ح. تضع الهيئة نظاماً داخلياً لتنظيم اجتماعاتها ومتابعة أعمالها.

يتبين لنا فيما سبق بأن العلاقة الموجودة بين الحكومة الاتحادية ومجالس الوحدات الإدارية ليست هي علاقة رقابية تمارسها الحكومة الاتحادية على أعمال مجالس الوحدات الإدارية وإنما هي علاقة التنسيق فيما بينها والتي تتمثل في وضع الخطط وآليات لإدارة الإختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية ومجالس الإدارات المحلية.

3- الرقابة القضائية:

تسري الرقابة القضائية حسب القواعد و تبعاً لطبيعة النشاط الاداري الذي يتسبب في انتهاك القانون او الاضرار بالأشخاص والأموال العامة او الخاصة، وتنفرع الى نوعان من الرقابة القضائية . هما:

أ/ رقابة القضاء العادي : وهي التي يمارسها تشكيلات القضاء العادي فيما يتعلق بدعاوى المسؤولية التعاقدية او المسؤولية التقصيرية التي تثار جراء تسبب الإدارة بوقوع الضرر للغير وذلك تبعاً للولاية العامة للقضاء العادي في العراق.

ب/ رقابة القضاء الاداري: وهي التي يمارسها تشكيلات القضاء الاداري، وتنصب على القرارات الادارية الصادرة عن السلطات المحلية. كالطعن بقرار إقالة المحافظ من قبل مجلس المحافظة امام محكمة القضاء الاداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه به⁽⁴⁶⁾.

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة إن حدوث التغيير في النظام الإداري في العراق كان تغييراً جوهرياً بسبب التغييرات التي طرأت على فلسفة وأيدولوجية ممارسة السلطة في البلاد، فقد أخذت التشريعات الصادرة بعد 2003 باللامركزية الإدارية المحلية. وفيما يلي سنعرض أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها في دراستنا ونقدم أبرز التوصيات بشأنها.

أولاً: الإستنتاجات:

1. نص الدستور العراقي النافذ لعام 2005 على الأخذ بالفدرالية كشكل من اشكال الدولة و كذلك اخذ باللامركزية الإدارية لتنظيم و سير المرافق الإدارية المحلية في البلاد، و عند النظر للقواعد الدستورية المنظمة لهذين النظامين توجد تداخل بين النظامين، فالنصوص الدستورية التي تحدثت عن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية و حكومات الاقاليم و المحافظات كانت غير واضحة وتتداخل فيها مفهومي الفدرالية و اللامركزية الادارية . فكما هو معروف قانونياً ان هناك فرق بين صلاحيات اقليم اتحادي و صلاحيات محافظة غير تابعة لاقليم و تعمل باللامركزية الادارية و لكن الدستور العراقي خلط بين الاقليم و المحافظة في مواده و هذا يحتاج الى مراجعة و تنقيح بحيث تخرج هذه المواد واضحة المعالم، هذا من جانب و من جانب آخر نص التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم على ان لمجلس المحافظة سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة و لها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية. نلاحظ في هذه المادة بان الفقرة الاولى منها نصت على ان مجالس المحافظات لها الحق في اصدار تشريعات

(46) المادة (7 / ثامناً / 4) التعديل الأول لقانون المحافظات رقم 15 لسنة 2010.

محلية بشرط عدم تعارضها مع دستور و هذا صحيح، و لكن عدم تعارضها مع القوانين الاتحادية هذا غير دستوري لان الدستور في المادة 115 منه نص على (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حالة الخلاف بينهما). وهذا التضارب يؤدي الى الارباك و التنازع في الصلاحيات بين المركز و الحكومة المحلية .

2. على الرغم من إجراء التعديلات على قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 ، و لكن لم يتم معالجة هذا التضارب و التداخلات في الإختصاصات، فالتعديل الأول إقتصصر على تعديل الجوانب الإجرائية المتعلقة بالطعون مع تمكين مجلس النواب العراقي من الإعتراض على قرارات مجلس المحافظة في حالة مخالفتها للدستور و القوانين النافذة.

ثانياً / التوصيات:

1. مراجعة التشريعات المنظمة للتنظيم الإداري في العراق لرفع الغموض و التداخل بين مفهومي الفدرالية و اللامركزية ، لأنه كما هو معروف قانونا ان هناك فرق بين صلاحيات الإقليم الإتحادي و صلاحيات المحافظة غير منتظمة في الاقليم و تعمل باللامركزية الادارية و لكن الدستور العراقي خلط بين الاقليم و المحافظة في مواده و هذا يحتاج الى مراجعة و تنقيح بحيث تخرج هذه المواد بصكورة واضحة المعالم .
2. يجب ان تشمل المراجعة تعديل المادة الثانية من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم بحيث يكون منسجمة مع الدستور، مع الغاء الفقرة السابعة عشر من المادة السابعة من نفس القانون والتي تنص على ان لمجلس المحافظة ممارسة اية إختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو القوانين النافذة، في حين ان المادة 122 من الدستور تحيل كيفية ممارسة مجالس المحافظات صلاحياتها الإدارية و المالية الواسعة الى القانون، وان هذه الإحالة الدستورية تعد متعارضة مع الإحالة المنصوص عليها في القانون .
3. وبالنسبة لشرطي الشهادة الدراسية و العمر لا بد من اشتراط الحصول على الشهادة الجامعية الاولى متمثلة في البكالوريوس ومن جامعة معترف بها رسميا في العراق ، و يفضل ان يكون صاحب الشهادة الجامعية من ذوي الاختصاص القريب من الادارة و الاقتصاد او القانون او السياسة ، و يعد العمر مهما و ان كان البعض يرى ان يسمح للشباب دون 30 عاماً بالترشح ولكن الوظيفة العامة تحتاج الى خبرات و لا تكتسب بسهولة و بسرعة لذا نرى ان يكون العمر بين 30 و 35 عاماً مناسباً للترشح.

قائمة المراجع

أولاً/ الكتب:

1. د.أحمد صقر عاشور ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن ، بدون طبعة دار النهضة العربية ، لبنان ، بدون سنة نشر.
2. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
3. د.حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، دار السنهوري للكتاب، بيروت، 2015.
4. د.سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.
5. طاهر محمد مايج الجنابي، اللامركزية الإدارية والإقليمية سلاح ذو حدين، دار السنهوري، بيروت، 2017
6. د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010
7. د.كمال الدين هريسي نزار ، حقوق أساسي تطبيقي (نظامهاي ثارلماني، رياستي ، مختلط ، واقتداركرا) ، ط2 ، انتشارات آيدين ، تبريز ، 1387شمسي.
8. د. ماهر صالح علاوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.
9. د. محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ واحكام القانون الاداري، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
10. د. مصطفى محمد موسى، التنظيم الاداري بين المركزية واللامركزية الادارية، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، دون مكان وسنة النشر.
11. د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج1، ط2، العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
12. نبيل عبدالرحمن حياوي ، اللامركزية والفيدرالية، ط3، المكتبة القانونية، بغداد، 2004.

13. د. هادي علي طهراوي ، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

ثانياً/ البحوث العلمية:

1. د. ادريس الكريني، المركزية واللامركزية الادارية. بحث منشور على

www.dtartimes.com/Lfiaspx?t

2. قتادة صالح الصالح، التنظيم التشريعي لأعمال المجالس المحلية في العراق، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثالث، 2013.

3. د. زهير الحسني، اللامركزية الادارية في النظام القانوني التي لم تنظم في اقليم، بحث منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-14-01-29/342-2013-01-10-13-11-41.html>

4. د. غازي فيصل مهدي، نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 في الميزان، بحث منشور في مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد 2008/11.

ثالثاً/ الدساتير و القوانين:

1. الدساتير:

- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/8.
- الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

2. القوانين:

- قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الملغاة.
- الامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 71 لسنة 2004.
- قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل.